تاريخ استقبال المقال: 2016/06/16 تاريخ قبول نشر المقال:2016/08/24 تاريخ نشر المقال: 2016/12/01

الصياغة الإسلامية لعلم الاجتماع بين دواعي التنمية وإمكانيات التطبيق

د. فوزي لوحيدي جامعة حمة لخضر الوادي

د. أحمد جلول جامعة حمة لخضر الوادي

faouzilouhidi@gmail.com

ملخص:

إن المسلم إذا أراد صياغة علم الاجتماع صياغة إسلامية عليه أن ينطلق من نظرة الإسلام للكون والحياة و الإنسان ، كما أن عليه أن يبتعد عن عملية التلفيق بان ينطلق من مصطلحات غربية ويوظفها توظيفا إسلاميا ، وقد جاءت هذه الدراسة محاولة البحث في المنطلقات الفكرية لبناء نظرية في علم الاجتماع على أصول إسلامية بحتة ، تبحث في المسألة بين الدواعي التي تحث عليها وإمكانية تطبيقها في عصر صراع الأفكار والعولمة

الكلمات المفتاحية: الصياغة الإسلامية ، علم الاجتماع، القيم الإسلامية .

The Islamic drafting of Sociology

Between the reasons of development and application possibilities

Abstract :

If Muslim wants to formulate sociology from an Islamic point of view he has to start from the way Islam views the universe and life and the human being. In addition, he also needs to be distant from the fabrication process that stems from the Western terminology and trying to "Islamize" them. This study attempts to look at the intellectual premises for the construction of the theory in the sociology based on purely Islamic origins, looking at the issue of reasoning urging them and their applicability in the era of globalization and the struggle of ideas.

Key words: Islamic drafting, sociology, Islamic values**.**

مقدمة

يتشبع علم الاجتماع من بين العلوم الاجتماعية بالعقائد والمذاهب والفلسفات المبثوثة داخل الأبحاث النظرية والتطبيقية التي تعكس الخلفيات العقائدية و الفكرية لكتابها وواضعيها ، وهذا يخالف الظن الشائع والسمعة الرائجة عن هذا العلم حيث يظن انه يقدم نظريات وآراء ونتائج علمية بعيدة عن الشكوك والأوهام ، من نتاج العلم وحده ، وهذا ما جعل الكثير من أبناء المسلمين يقبل ما فيه من أفكار ونظريات وآراء على أنها حقائق علمية يجب التسليم بها حتى لو عارضت مبادئ دينهم ، فأصبح علم الاجتماع إشكالية تبحث عن حل .

ويمكن تلخيص علم الاجتماع في وضعه الراهن في أمرين :

الأول: أن هذا العلم يحمل مع حقائقه العلمية وفائدته الملموسة، عقائد وأفكار ومبادئ واضعيه وان هذا العلم منذ دخوله الى العلم الإسلامي كان يعزز من حالة فقدان الهوية التي تعني التخلي عن الإسلام كمبدأ عام يحكم المجتمعات الإسلامية .

الثاني : أن نظريات هذا العلم وضعت لفهم مشاكل وقضايا خاصة بالغرب لا يمكن تعميمها على المشاكل المماثلة في العالم الإسلامي ولا تؤدي الى فهم واقع المجتمعات الإسلامية .

وقد طرحت هذه الإشكالية على بساط البحث من قبل كثير من علماء الاجتماع في العالم العربي والعالم الإسلامي وكانت النتيجة اتجاهين مختلفين :

أحدهما: ينادي بعلم اجتماع عربي قومي لم تحدد ملامحه وهذا الاتجاه لم يلتفت كثيرا الى المشكلة الأولى وهي تشبع علم الاجتماع بالعقائد والأفكار التي تصطدم بالإسلام، وإنما يركز ويهتم بالمشكلة الثانية وهي إن نظريات علم الاجتماع أخفقت في فهم المشكلات المطروحة في العالم الإسلامي .

وثانيهما : ينادي بعلم اجتماع إسلامي أو علم اجتماع المجتمعات الإسلامية وهو اتجاه لا يخلو من ملاحظات العالم المتخصص والتي تسهل الجواب عنها ولكن لا يهمل أيا من المشكلتين السابقتين [1].

إن تطور ومجتمعاتنا الإسلامية يحتاج من علمائنا الاجتماعيين المسلمين الى دراسات إبداعية ، يمكن انتظارها لو تخطى هؤلاء مرحلة استيراد المفاهيم الاجتماعية الجاهزة بغض النظر عن حساسية كلمة الاستيراد هذه .

إن المعايير الأوربية للتطور لا يمكن ان تصلح لدراسة سبل التطور المطموح إليها في دول العالم الثالث فهذه السبل لا تستند في اختيارها على القرار السياسي فحسب بل على واقع اجتماعي اقتصادي مختلف اشد الاختلاف عن مشاكل الإنتاج الرأسمالي وعن طبيعة العلاقات التصارعية بين الطبقات الاجتماعية الأوربية

، ولذلك يخطئ علماء الاجتماع المسلمون في نقل المفاهيم المتبلورة حرفيا دون ملاحظة هذه الظروف والفروق وأخذها بعين الاعتبار .

إن المدارس الاجتماعية الأوربية لم تبد أبدا اهتماما قط بشعوبنا الا من زاوية كونها شعوبا بدائية او متخلفة وذلك في خدمة استغلالها من المستعمرين وإبادتها كما حدث ذلك مرارا .[2].

مفهوم الصياغة الإسلامية وأهميتها :

إن الدعوة الى صياغة علم الاجتماع صياغة إسلامية تعني أن هناك خللا يجب إن يسد ومشكلة تبحث عن حل وللوهلة الأولى يظن أن لهذه المشكلة علاقة بالأزمة التي يمر بها علم الاجتماع والتي ظهرت في علم الاجتماع الغربي والأمريكي بالذات وتردد صداها في العالم الإسلامي والثالث على وجه العموم وهي عجز علم الاجتماع عن تفسير الظواهر الاجتماعية وكذلك ف خدمة الأيديولوجيات المختلفة سواء كانت رأسمالية او اشتراكية .

ومع أن هذا يعد طرفا من الحقيقة ، حيث فتحت هذه الأزمة أنظار بعض علماء لاجتماع على علم الاجتماع الإسلامي فوجدوا فيه بديلا للاتجاهات الغربية الا أن الطرف الأكبر من الحقيقة لم يكن كذلك أو إنما كان مرتبطا بعملية البحث عن الذات التي كادت تضيع في خضم عمليات التغريب والاستلاب الثقافي وهذه العملية لا تخص علم الاجتماع فحسب وإنما تمتد لتشمل كافة الميادين ، وقد كانت عملية البحث عن الذات نابعة من المجتمعات الإسلامية ووجدت حيث شعر أبناء المسلمين المخلصون بقيمة ما يحملون من قيم ومبادئ ، وهنا نتساءل ما هي المشكلة التي أرقت علماء الاجتماع المسلمين ؟.

إن المشكلة الكبرى التي يحس بها عالم الاجتماع المسلم هي فساد التصورات الغربية التي تؤطر هذا العلم ذلك أن الإطار التصوري هو عبارة عن مجموعة من العلوم المنظمة والمنسقة وفقا للأفكار والمعتقدات والمظهر والظروف الاجتماعية والخبرات الفردية والجماعية لمواضيعها وخبراتها فقد نظم الغربيون ونسقوا علومهم تحت ضغط احتياجاتهم الفكرية والعلمية والإيديولوجية لذلك جاءت هذه العلوم محملة بتصورات الغربيين ومبادئهم [3] محاولة التعبير عن نظرتهم الى المدخل المنهجي الذي يرون من خلاله الحياة لان المدخل المنهجي كما يعرفه الدكتور الطاهر إبراهيمي هو ذلك النموذج المتصور عن الكون والإنسان والتاريخ والمجتمع كما انه بناء منهجي لتحليل المجتمع وتقييد ظواهره في ضوء الافتراضات التي يتبناها ذلك النموذج التصوري وهناك مدخلين كبيرين في علم الاجتماع الغربي :

المدخل المنهجي الوضعي و المدخل المنهجي الماركسي .

وما يمكن تأكيده هو إيجاد العلاقات الارتباطية الموجودة بين مكونات الظاهرة المدروسة وإنها بالتوازي تعمل من الزاوية التي يريد من خلالها الباحث تفسير ووصف تلك الظواهر ولا تعدو تلك الزاوية الا أن تكون النسق التي تسلم بمبادئه ومسلماته وهكذا تجد تحليلات الباحث وتفسيراته موقعها ودلالاتها ضمن النسق الفكري ، وهذا ما يقيض من شأن علم الاجتماع كعلم ويجعل من قوانينه مزقا من الرؤى والنظريات

المتصارعة، غير أن تلك الحقيقة هي جزء من طبيعته الابستمولوجية كنظام من النظم العلمية ، أن طبيعة موضوع علم الاجتماع تعطي للتأويل حدود واسعة على التحليلات السوسيولوجية فتضفي عليها طابع معياري والباحث هو كائن اجتماعي يتأثر مثل غيره من الناس بمحيطه الاجتماعي والثقافي وهو ما يؤثر في تحديد رؤيته السوسيولوجية وهذا ما يفسر تعدد المداخل في الغرب وقصورها في تقديم نظرة متكاملة للواقع الاجتماعي بمعنى أن للإيديولوجية مكانة واثر ومثال ذلك ما قام به **هورمان هارت** وهو باحث أمريكي قام بالتحليل وجد أن دراسة الدين تمثل اهتمام مشتركا بين جميع الباحثين ،ويمكن الإشارة الى أن الإسلام يحدد إطار متكامل وكفؤا لدراسة المجتمع والإنسان ويمكن اعتماد المدخل الإسلامي في الدراسة السوسيولوجية وبناء التحاليل استنادا للأسس والمنطلقات التي تكون مكوناته وتعدد نظرته للكون والإنسان والمجتمع ، إن مشكل علم الاجتماع عندئذ أن التحليلات السوسيولوجية تحتاج الى إطار ايجابي معرفي نقدي تاريخي متفتح وكامل[4].

ويعرف الدكتور زمام نور الدين المدخل المنهجي بقوله : الطريقة المرنة لتناول البحث من منطلق نظري (اتجاه فكري أو مدرسة) بحيث يشكل خلفية فكرية للباحث، وإذا كان التعامل من هذا المنطلق يتطلب قدرا من المرونة فان عملية التبني لأي تصور تحتاج كثيرا من الصرامة والدقة والتنظيم، حتى يتوفر الباحث على الوضوح النظري الكافي ن والقدرة على رسم الخطوات المنهجية اللاحقة [5].

والمنهج أو المدخل المنهجي الذي يعمل على تحليل الظواهر الاجتماعية هو كالسبيل الذي نسلكه لبلوغ هدف في أعلى جبل أو أسفل واد ولا يدخل بحد ذاته ـ أي كمجموعة عناصر منهجية وعمليات مقاربة ـ في تركيب المادة الاجتماعية المنوي تحليلها فهو من طبيعة مختلفة نسبيا عن طبيعة الموضوع الاجتماعي المدروس غير انه يمكن للباحث السالك لهذا السبيل أن يبتكر فيه محطات وهمية ويخلص بعدها الى نتائج يعتبر انه وجدها على هذا لسبيل في حين يكون قد وضعها هو لأسباب تتعلق به ، وقد تكون هذه الإضافات في كلتي الحالتين إضافات أيديولوجية أي أنها تأتي بتوجيه معين يخدم مصلحة اجتماعية واقتصادية معينة فالمناهج التي يتم ابتكارها في إطار معاهد أو مؤسسات ثقافية عليا تبقى على علاقة عضوية في الشكل والمضمون مع المؤسسة والأفراد الذين افرزوها .

وهنا يكمن البعد السوسيولوجي الذي يظهر انه ملازم بالضرورة للمنهج طالما أن المنهج يخضع لمبدأ النسبية الاجتماعية ،وطالما انه عرضة للتوجيه ينبغي توجيه هذا المنهج بشكل أيديولوجي لمصلحة الفئات التي يجب أن تستفيد من نتاجه حقا [6].

وهذا ما يبين انه يمكن للباحث أن يجمع بين منطلقاته الأيديولوجية الدينية والمنهج العلمي وهذا ما جاءت به في البداية النظرية العقلية التي حمل لواءها المفكر الفرنسي **إميل دوركايم**، وملخص هذه النظرية هو أن المثقفين غالبا ما يقعون في فخ ثنائية الفكر المثالي والفكر العلمي وهذا ما لا يجوز في رأي **دوركايم** حيث إن مصدر الفلسفة والعلوم معا هو الفكر الديني، فالانسجام التام يسود مبادئ العلم ومبادئ الفلسفة في كنه

الفكر الديني، وهذا يعني أن لا تعارض بين الطرح المثلي والطرح التجريبي لكون مصدرهما واحدا ولكونهما واحدا على الصعيد العقلي .

يقول **دوركايم** في هذا الخصوص في كتاب **أصول الحياة الدينية** :" انه لمن المعلوم أن أولى الأنظمة التصورية للعالم والإنسان هي من أصل ديني فكل ديانة هي في الوقت نفسه معرفة للكون ورؤيا لعالم الغيب ، وإذا كانت الفلسفة والعلوم قد نشأت من الدين فمرد ذلك ان الدين قد شكل اول فلسفة و أول علم[7]

وعن تعسفية الفصل بين المعرفة والمعتقد يقول الباحث **دومينيك لوكور** :" منذ عصر الأنوار، ونحن في أوروبا ، نعيش خرافة قائلة تقوم أساسا اعتبار أن التقدم العلمي يؤدي ،لا محالة ، الى تراجع المعتقدات ذلك أن المعتقدات بحسب الرؤية الوضعية تمثل أشكال أولية أو ناقصة للمعرفة الإنسانية ، ومع نضج التفكير يتم التخلي عن المعتقدات بالتدريج ، في حين نجد أن مجتمعات تصل الى درجة متقدمة من المعرفة ولكنها لم تتخلى عن معتقداتها وان كانت مشبعة بالخرافة كما هو الشأن عند اليهود واليابانيين ، فما بالك إذا كان هذا الاعتقاد ناجم عن الوحي المنزل لهداية الناس ..[8]

والتصور الإسلامي لا يعزل التفكير المثالي عن المعرفة العلمية بل يجمع بينهما وهو يختلف اختلافا جوهريا عن بقية التصورات والأطر المذهبية الأخرى في نقاط كثيرة لعل أهمها : **انه الهي المصدر** ، لا يستمد قضاياه من الفكر البشري و كونه يتسم بالتوازن بين الغيبي والواقعي وبين المثالي والمادي ، كما انه يشكل إطارا متكاملا يتضمن حقائق تتعلق بالكون المادي والحياة الأرضية ، والوجود الإنساني ، وهو يعالج هذه الجوانب ، في ضوء تصوره الفريد ، بطريقة متكاملة لا يمكن عزلها عن بعضها البعض .[9]

والتأصيل الإسلامي يعني انطلاق الدراسات الواقعية النظرية والمقارنة والتقويمية فيه من المنطلقات والثوابت الإسلامية مما يضمن استقامة وسلامة الفهم والتحليل والتفسير لظواهر الواقع الاجتماعي والثقافي والتاريخي كما يضمن كفاءة النماذج المعيارية التي تحتاجها الفروع التطبيقية لعلم الاجتماع مثل علم اجتماع التنمية والتربية والإدارة التي تحتاج الى تصور شكل النظم والعلاقات والحقوق والواجبات والحريات والتنظيمات ومضامينها في المجتمع المستهدف أو المضمون الفكري والعقائدي القيمي والسلوكي للشخصيات المستهدفة ، كل هذا فضلا عن أن الانطلاق من الثوابت الإسلامية يحقق أمرين أساسيين :

الأول : تحقيق الأهداف النهائية لعلم الاجتماع والمتمثلة في بناء مجتمع قوي ماديا واجتماعيا تقل فيه المشاكل والانحرافات الى أدنى مستوى ممكن وتسير فيه التنمية بمعدلات متميزة ، كل هذه الجوانب من القوة المادية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية إنما تنبثق من القوة الإيمانية التي يرتكز عليها التأصيل .

الثاني : التخلص من التبعية الفكرية والثقافية المتمثلة في تبني نظريات علم الاجتماع الغربي والشرقي التي صدرت في ظل مناخات وبيئات وظروف تاريخية وثقافية تختلف تماما عن مناخاتنا وظروفنا في العالم الإسلامي والعربي والتي صدرت أصلا لتحقيق الأهداف التي تخدم المجتمعات الغربية . وهي في هذا تعد نظريات ذات فائدة وصالحة علميا لخدمة المجتمعات والثقافات التي صدرت فيها ولكنها قد تصلح وقد لا

تصلح في تفسير واقعنا الثقافي والاجتماعي وقد تتوافق وقد تتصادم مع واقعنا العقدي والديني وقد تساهم في تنمية مجتمعاتنا ، كما قد تساهم في تعويق هذه التنمية وتكريس التخلف والتبعية لمجتمعات أخرى غير التي صدرت فيها[10].

ويجب في هذا الصدد أن نؤكد على حقائق :

أولا: أن علوم المجتمع لست إفراز الفكر و العقل الغربي كما يدعي بعض مؤرخي العلم غير المنصفين ، ولكنها إفراز الفكر المسلم وتحت تأثير وتوجيه القرآن والسنة وهذا ما يقرره بعض علماء الاجتماع المنصفين مثل **جورفيتش** عالم الاجتماع الشهير[11] . وعالم الاجتماع الشهير **جيمبلوفيتش** الذي قال: لقد أردنا أن ندلل على أن قبل **أوجست كونت** بل قبل **فيكو** الذي أراد الايطاليون أن يجعلوا منه أول اجتماعي أوروبي جاء مسلم تقي ، فدرس الظواهر الاجتماعية بعقل متزن واتى في هذا الموضوع أراء عميقة وان ما كتبه هو ما نسميه اليوم علم الاجتماع على الرغم من ذلك كله فان التأريخ لعلم الاجتماع يقف عند كونت الفرنسي باعتباره المنشأ الأول لهذا العلم الذي نبه عن وعي وفي وضوح الى اكتشافه لهذا العلم ومهما كانت ظروف النشأة الجديدة فان من النكران للجميل والظلم أيضا عدم الاعتراف لابن خلدون بفضله في هذا المجال*. [12]

ثانيا : أن العلوم الاجتماعية في كل المجتمعات المتقدمة اقتصاديا وتقنيا إنما توظف في خدمة المجتمعات وتحقيق أهدافها وقد يكون من بين أهدافها تعويق التنمية وتكريس التبعية في الدول النامية تحقيقا لمصالح الغرب الاقتصادية وإذا أصر الباحثين العرب والمسلمين على الانطلاق من النظريات والبناءات النظرية التي طورها علماء الغرب دون نقد وتقديم ودون تطويع وتعديل بما يتفق مع واقعنا التاريخي والاجتماعي والثقافي قد يجدون أنفسهم يحققون أهداف المجتمعات الغربية على حساب الاستقلال والتنمية المستقلة والحقيقية لمجتمعاتهم وعلى حساب الانتماءات الدينية والعقدية و القيمية الإسلامية ويحدث هذا بشكل مقصود وغير مقصود ولهذا فان وعي الباحث بطبيعة المنطلقات النظرية والمسلمات التي توجه بحوثه أمر في غاية الأهمية .

ثالثا: يؤكد علماء الاجتماع على أهمية الانطلاق في دراسة المجتمع استنادا الى تصور نظري محدد فالملاحظات وحدها دون تصورات مسبقة لا تشكل المعرفة العلمية في علم الاجتماع ، والأسئلة التي يطرحها الباحث وتشكل مشكلة بحثه تعكس اهتمامات الباحث وخياراته وتقويمه المسبق للواقع * فانه إذا لم يقم الباحث بتقويمات للواقع مصدرها فكره وعقيدته وقيمه وثقافته ، فلن يكون هناك معنى للظواهر ولا اهتمامات محددة من قبل الباحث .

فالأطر النظرية التي ينطلق منها الباحث هي التي تحدد كل خطوات البحث العلمي أمام الباحث حيث أنها هي التي تحدد له نوعية الأسئلة التي يطرحها ، والظواهر التي يلاحظها ونوعية المنهج والأدوات التي يستخدمها وتحدد له أيضا نوعية التفسير الذي يصل إليه .[13]

رابعا : أن مفهوم الموضوعية في العلوم الاجتماعية يختلف كثيرا عن مفهومه في العلوم الطبيعية والبيولوجية، فعلى الرغم من دعوة أنصار الوضعية والسلوكية وبعض أنصار الوظيفية في علم الاجتماع الى الحيدة والموضوعية في الدراسات الاجتماعية فإنهم لم يطبقوها في عرضهم للنظريات والتفسيرات التي تبنوها وابرز الأمثلة على ذلك **دوركايم و فيبر** .

إضافة الى ذلك أن **بارسونز** بين أن مفهوم التحرر من القيم عند فيبر له عدة معاني

أ) لا يعني غياب الالتزامات والارتباطات القيمية عند العلماء ولكنه يشير الى ضرورة التمييز بين قيم العلم بالمعنى الواسع للمعرفة وبين القيم الملائمة للسياسة العملية الاجتماعية .

ب) ضرورة وعي العالم الاجتماعي بالقيم السياسية والاجتماعية والأخلاقية التي تشكل دوافعه ومصالحه واهتماماته، فاعتراف الباحث ووعيه بالقيم المؤثرة عليه في اختياره للمشكلات ولظواهر ورؤيته للواقع هو ضرورة للتحرر من القيم، بمعنى الوعي بوجود قيم أخرى ومرئيات وتصورات وتفسيرات أخرى تختلف عن قيمه ورؤيته هو.[14]

ومن هنا يظهر انه لا يمكن التخلي عن المعيارية في العلوم الاجتماعية، فعلوم الاجتماع التطبيقية تتطلب تصورا للمجتمع المرغوب فيه بعلاقاته وقيمه ونظمه وصورة للشخصية المطلوب بناؤها، والتي على مختلف التنظيمات المسئولة عن التنشئة الاجتماعية الوصول إليها ، وتحديد ما يعد مشكلة وما لا يعد مشكلة ،وما يعد في حدود الحريات الشخصية والعامة وفي حدود الحقوق والواجبات وما يعد سويا وما يعد منحرفا ، هنا يطرح تساؤل حول مصدر هذه المعيارات (فلسفات ليبرالية أو اشتراكية ، هل مصدرها الإجماع أو العقل الجمعي ، أم فلسفات وضعية أم هي وحي الهي ؟) مما يفرض علينا البحث في مصدر هذا الإطار التصوري والمنهجي المعتمد لفهم المجتمع والثقافة والتاريخ والإنسان والكون ، وما يرتبط بمصادر المعرفة المعتمدة والتي هي المصادر الحسية والعقلية عند السلوكيين والوضعيين والمصادر الظنية والتأملية عند بعض أنصار التاريخ والتأويل ، ولا مخرج من أزمة العلوم الاجتماعية الا من خلال الاستناد الى وحي السماء متمثلا في مصادر التشريع الإسلامي [15].ذلك لان القيم الإسلامية تثبت بالدليل العقلي أنها الحقيقة الوحيدة التي يجب على الجميع إتباعها ومن هنا فان المسلمين بالذات يتحملون العبء الكامل في إيصال الحقيقة الى كافة البشر"

وانه من عدم الموضوعية أن توجه العلوم وجهة مضادة ومناوئة أو حتى محايدة لهذه الحقيقة ..

إن المسلم إذا أراد صياغة علم الاجتماع صياغة إسلامية فان عليه أن يبدأ من المنطلقات الأساسية والمحور الأساس في الإسلام واعني به العقيدة أو نظرة الإسلام للكون والحياة والإنسان لان عدم البدء من هذا المنطلق يعني وجود نوع من التلفيق .[16]

أهداف الصياغة الإسلامية لعلم الاجتماع :

الهدف الأساس في الصياغة الإسلامية لهذا العلم هو أن يكيف علم الاجتماع نفسه في ظل مبدأ الإيمان بالله تعالى وهذا يعني عدة أمور تكون في مجملها التصور الإسلامي العام :

1) إن الإنسان والكون الذي يعيش فيه ليس وحدهما في الوجود بل كلاهما يبتدئ من الله خلقا ووجودا وينتهيان إليه مصيرا وهو المهيمن عليهما .
2) الطبيعة لم تخلق نفسها ولم توجد بنفسها بل أوجدها الله وهي تسير على سنن مطردة وفق نظام مترابط الأجزاء والله الذي خلقها هو المقدر لسننها ونظامها .
3) العقل الإنساني ليس وحده أداة الوصول الى الحقيقة بل هناك طريق آخر هو الوحي .
4) الإنسان ليس حيوانا مفكرا فحسب ، بل إن عناصر تكوينه تتجاوز ذلك فتزيد على العضوية والتفكير [17].
5) الإيمان بان الله اصطفى بعض خلقه من البشر ليبلغ شرعه و هؤلاء هم الأنبياء ومنذ بداية الخلق بعث الله أنبياء كثيرين ليبلغوا الناس شرع الله وقد ختم الأنبياء بمحمد صلى الله عليه وسلم فهو خاتم الأنبياء ورسالته خاتمة الرسالات .
6) الإيمان بان الإسلام هو خاتم الرسالات وهو رسالة عالمية موجهة الى كافة البشر كما انه رسالة تامة ومكتملة وصالحة لكل زمان ومكان .[18]
7) الانطلاق من الوحي كمصدر حاكم للمعرفة والحقائق اليقينية وهو يوظف كل المصادر الأخرى والحس والعقل والقلب .
8) توجيه الدراسات والبحوث الواقعية لخدمة الإسلام والمسلمين وبناء الإنسان المسلم الذي يعرف دينه معرفة صحيحة ، والذي يؤدي رسالته الحضارية في عبادة الله بمفهومها الواسع .
9) الانطلاق من الثوابت الإسلامية كأسس لتفسير نتائج الدراسات الواقعية وكأسس لمواجهة المشكلات والأزمات الاجتماعية وكأسس لبناء القوة بمفهومها الشامل ،انطلاقا من الاستفادة من نتائج الدراسات الواقعية والاستفادة من ما هو مطروح في الأدبيات العلمية من نظريات وأفكار وتقنيات مادية أو تقنيات اجتماعية بعد تنقيتها من كل ما يتصادم مع ثوابت الإسلام ومن هنا ينطلق العقل المسلم ليبدع ويضيف في مجالات التنظير والمناهج والتطبيقات .
10) تقويم الواقع الاجتماعي لبيان درجة اقترابه وابتعاده عن التطبيقات الشرعية .
11) الالتزام بالأخلاق والضوابط الإسلامية في عمليات بحث العلمي وتوظيف نتائج البحوث [19].

كيفية تحديد المنطلقات الإسلامية النظرية والمنهجية في علم الاجتماع :

يتم تحديد المنطلقات الإسلامية التي يلتزم بها الباحث المسلم في علم الاجتماع من خلال الأمور التالية :

1) استخلاص الأسس العامة للإسلام ، وهذا مما أفاض فيه المشتغلون بعلوم العقيدة والشريعة والحديث والتفسير والثقافة الإسلامية (التوحيد وأنواعه ، نظرة الإسلام الى الكون والمجتمع والتاريخ والحياة والعلم والمعرفة)
2) استخلاص موقف الإسلام من القضايا التي يدرسها علم الاجتماع (الإنسان والمجتمع والعلاقات والنظم الاجتماعية والجماعات ، و العمليات الاجتماعية كالتعاون والتنافس

والصراع والتوافق ووظيفة كل منها في الحياة الاجتماعية وأسس التنمية الاقتصادية والاجتماعية و السياسية والإدارية والعسكرية ، وعوامل التفكك ، والقوة والضعف ، وعوامل استمرار القوة وعوامل تدهورها ، واستخلاص منهج الإسلام في فهم وتفسير ومواجهة المشكلات الاجتماعية (التربوية والصحية والأسرية والاقتصادية والسياسية)

واستخلاص التفسير الإسلامي للانحراف والإجرام ، وأساليبه في مواجهتهما ومكافحتهما ، واستخلاص موقف الإسلام في هذه القضايا التي هي موضوع الدراسة في علم الاجتماع ، إنما يتم بالرجوع الى القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة ، وكل الدراسات التي قامت عليها .

3) تحليل دراسات العلماء المسلمين ، سواء المباشرين بالنسبة لعلم الاجتماع والعلوم الاجتماعية كابن خلدون ، أو علماء الإسلام عامة لاستخلاص أفكارهم واجتهاداتهم بشأن الموضوعات التي يدرسها علم الاجتماع .

4) فحص أدبيات علم الاجتماع بمدارسه ودراساته المتصارعة والمتنوعة ، للتعرف على ما يمكن أن تقدمه من نفع في فهم ودراسة الواقع الاجتماعي بما لا يتعارض مع الأصول الشرعية .

5) تشكيل إطار تصوري إسلامي للواقع الاجتماعي في ثباته وتغيره ، في صحته ومرضه ، في ديناميته وعملياته الداخلية .وهذا الإطار يكون منطلقا للدراسات الواقعية ، اعتبارا من مشكلة البحث حتى التفسير والاقتراحات ، مرورا بوضع او صياغة التساؤلات واختيار الأساليب المنهجية والأدوات المناسبة .

ولا شك أن نتائج هذه الدراسات الواقعية سوف تنعكس على الإطار التصوري (الجانب الاجتهادي في هذا الإطار وليس الجانب الشرعي الذي يتصل بالثوابت) ، حيث يمكن إن تعدل ، أو تثري أو تضيف أو تعمق هذا الجانب الاجتهادي في الإطار التصوري للواقع .

6) يتضح مما سبق أن الإطار التصوري للواقع الاجتماعي في المنظور الإسلامي من جانبين :

أ) **الجانب الشرعي** : متمثلا في الأسس والمعايير والضوابط والأخلاق العقدية والشرعية ،وهذا هو الجانب الثابت المتفق عليه بين المسلمين .

ب) **الجانب الاجتهادي** : المستمد من أدبيات علم الاجتماع ومن رؤية الباحث نفسه وقناعاته ، ومن الدراسات الواقعية التي يجريها الباحث ، أو التي أجراها غيره . وهذا الجانب ليس من اللازم أن يتضمن جوانب مذكورة أو متوافقة مع ما جاء به القرآن والسنة ، وإنما يكفي الا يكون متعارضا مع أصل شرعي فحسب ، ويكون مناسبا للمجتمع المسلم ولثقافة المسلم ، ويسهم في تحقيق أهداف الإنسان والمجتمع كما يراها الإسلام .

7) هذا الجانب الاجتهادي من المنطلقات النظرية والدراسات الواقعية لعلم الاجتماع من المنظور الإسلامي ، يستغرق ما يعرف في أصول الفقه بالمصالح المرسلة وهي تلك الأحكام التي يقصد بها تحقيق مصالح الناس وتتغير بتغير الزمان والمكان والثقافات والظروف الاجتماعية ، وهي المصالح التي تقتضيها البيئات والمجتمعات بعد انقضاء الوحي ولم يشرع الشارع أحكاما لتحقيقها ، ولم يقم دليل م الكتاب والسنة على اعتبارها أو إلغائها . [20]

خاتمة:

وفي الأخير تظهر لنا الحاجة الملحة الى صياغة علم الاجتماع صياغة إسلامية، وإنها من لوازم الرجوع الى الذات ، ومن ضرورات ترسيخ الهوية الإسلامية ، ذلك لان النهج المتبع في علم الاجتماع الغربي تغيب عنه كثير من الأمور المعنوية والغيبية والتي هي في الواقع طرف مهم من الحقيقة التي يجب أن لا يهملها الباحث ، كما ظهر لنا أن المعتقدات والخلفيات الثقافية لا يمكن إسكاتها أثناء البحث فهي تظهر بوضوح عند التحليل والتفسير ، وظهر لنا كذلك إمكانية اعتماد المدخل المنهجي الإسلامي كبديل عن الرؤى الغربية المتصارعة و غير مكتملة النظرة الى الواقع الاجتماعي .

هذه محاولة في هذا الإطار نرجو أننا قد وفقنا في إظهارها ولله الحمد من قبل ومن بعد.

الهوامش :

*القرآن الكريم

1منصور زويدي المطيري ، ربيع الأول 1413الصياغة الإسلامية لعلم الاجتماع الدواعي والإمكان ، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف ، قطر ،ط 1 ، ص ص 21 22 .

2ابوالمجد احمد 1982 ،،علم الاجتماع الإسلامي (بين الحاجة والإمكان) ، دار البعث للطباعة والنشر ، قسنطينة ، الجزائر، ط1 ، ص ص 22 23.

3 منصور زويدي المطيري ، مرجع سابق ، ص ص 39 40 .

4 الطاهر إبراهيمي ، 2005ـ 2006 ، محاضرات التحليل السوسيولوجي للمؤسسات التربوية للسنة الثالثة علم اجتماع تربية، قسم علم الاجتماع ، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية والإنسانية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، غير منشورة .

5 نور الدين زمام، نوفمبر 2007 ، اشكاالية المدخل المنهجي الإسلامي في حقل السوسيولوجيا ، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، العدد 12 ، ص137 .

6 فردريك معتوق،1985 ، منهجية العلوم الاجتماعية عند العرب وفي الغرب ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت، لبنان ط 1 ، ص ص 8 9 .

7 نفس المرجع ،ص65 .

8 سلطان بلغيث ، جوان2011، المعرفة بين انقسام الرؤى الغربية وتكامل الرؤية الإسلامية ،مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر ، العدد 22 ، ، ص 35

9 نور الدين زمام ، مرجع سابق ، ص 140.

10 نبيل السمالوطي، 1996، نحو توجيه إسلامي لمناهج علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ص ص 3 4.

11 نفس المرجع ، ص 4.

12 منصور زويدي المطيري ، مرجع سابق ، ص 24 .

13 نبيل السمالوطي ، مرجع سابق ، ص ص 4 5 .

14 نفس المرجع ، ص ص 8 9 .
15 نفس المرجع ، ص ص 42 43
16 منصور زويدي المطيري ، مرجع سابق ، ص 103.
17 سلطان بلغيث ، مرجع سابق ، ص 35 .
18 منصور زويدي المطيري ، مرجع سابق ،ص ص 104 105 .
19 نبيل السمالوطي ، مرجع سابق ، ص ص 70 71.
20 نفس المرجع ، ص ص 72 74.